Salam
For Democracy and Human Rights

أمي جنسيتي

تقرير حول حق الأم البحرينية نقل جنسيتها إلى أبنائها

ديسمبر 2024

من نحن

تأسست منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان (SALAM DHR) عام ٢٠١٢، وهي منظمة دولية مسجلة في فرنسا والمملكة المتحدة وسويسرا.سلام، منظمة مستقلة غير حكومية تسعى إلى الحفاظ على المبادئ العالمية للكرامة والاحترام من خلال حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان والالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية، خاصة في البحرين ومنطقة الخليج، وذلك من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات التي تطال حقوق الإنسان ضمن هذه المنطقة وإقامة البحوث، والمناصرة.

في إطار سعيها لتحقيق هذه الرؤية ، تهدف منظمة سلام للتأثير على الممثلين البريطانيين والأوروبيين والأمم المتحدة لتحسين الوضع في منطقة الخليج، لا سيما البحرين ، وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان والديمقراطية.

تنشط سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان في التحالفات الحقوقية، بما في ذلك تلك المتعلقة بانعدام الجنسية، وتتعاون مع شركائها كجزء من حركة عالمية تهدف إلى صون كرامة الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان. تتلقى المنظمة دعمًا من هيئات ووكالات معترف بها دوليًا، بالإضافة إلى ناشطين على مستوى القاعدة الشعبية.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: https://salam-dhr.org/

فهرس التقرير

تلخيص تنفيذي 1

رؤية التقرير 1

تعريف المصطلحات 1

أولا- المقدمة 2

ثانيا- مشروع أمي_جنسيتي 3

1. هدف المشروع 3

2. أنشطة المشروع 3

ثالثا- الإطار القانوني للحق في الجنسية في القانون الدولي والقانون البحريني 4

1. الإطار القانوني للحق في الجنسية في القانون الدولي 4

2. الإطار القانوني للحق في الجنسية في القانون البحريني 4

رابعا- الخاتمة 13

1. توصيات المجتمع الدولي ولجان الأمم المتحدة المختلفة لمملكة البحرين 13

2. توصيات منظمة سلام 15

المراجع 17

تلخيص تنفيذي

يُعد التمييز القائم على أساس الجنس أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الجنسية، وهو ما يركز عليه مشروع "أمي جنسيتي"، حيث يؤثر بشكل خاص على الأطفال المولودين لأمهات غير قادرات على منح الجنسية لأبنائهن في البحرين. وتستمر هذه المشكلة على الرغم من تأكيد المادة ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل فرد في الجنسية، مما يؤدي إلى انتهاك حقوق أساسية أخرى تشمل الحقوق المدنية، السياسية، والاقتصادية.

يتناول تقرير "مشروع أمي_جنسيتي" التمييز القائم على أساس الجنس في قوانين الجنسية في البحرين وتأثيره على الأمهات البحرينيات وأطفالهن. تُحرم الأمهات من حق منح الجنسية لأبنائها، مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى وجود أطفال عديمي

الجنسية إذا كان الأب أجنبيًا أو عديم الجنسية. هذا التمييز يخالف المعاهدات الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

كما يستعرض التقرير الإطار القانوني للحق في الجنسية في البحرين.على الرغم من أن الدستور البحريني وميثاق العمل الوطني يؤكدان على المساواة بين الجنسين، فإن قانون الجنسية البحريني يعكس تمييزًا واضحًا. يُبرز التقرير التحديات التي يواجهها الأطفال بسبب قوانين الجنسية التمييزية، بما في ذلك الحرمان من الحقوق الأساسية مثل التعليم، الرعاية الصحية، والعمل.

يتضمن التقرير أيضاً شهاداتَ لأشخاصٍ عانوا من التهميش الإجتماعي والإقتصادي نتيجةً للتمييز الّذي طالَ الأمهات في قانونِ الجنسيةِ البحريني .

وفي نهاية التقرير، يتم تناول عدد من التوصيات التي تهدف إلى إصلاح قوانين الجنسية التمييزية وتعزيز حقوق الأمهات البحرينيات وأطفالهن، لضمان حصول الجميع على حقهم في الجنسية بشكل عادل ومتساوٍ.

رؤية التقرير

يهدف التقرير إلى إيصال صوت المتأثرين من التمييز القائم على حرمان الأم البحرينية من حق منح الجنسية لأطفالها ؛ العمل على نقل قصصهم ومعاناتهم إلى العالم ؛ تسليط الضوء على هذه

القضية الإنسانية ؛ الدعوة إلى تغيير القوانين والسياسات لتحقيق العدالة والمساواة وإنهاء هذا التمييز الذي يهدد حقوق الأطفال والأمهات في البحرين.

تعريف المصطلحات

عديم الجنسية: بحسب التعريف القانوني للشخص العديم الجنسية الوارد في اتفاقية عام ١٩٥٤ الخاصة بانعدام الجنسية الشخص عديم الجنسية هو "الشخص الذي لا تعتبره أي دولة مواطناً فيها بمقتضى تشريعها". ويعني ذلك ببساطة أن الشخص العديم الجنسية هو شخص لا يحمل جنسية أي دولة.[1] وبالرّغم من أنّ المصطلح الرسمي لهذه الظاهرة في اللغة العربية الفصحى هو عديم الجنسية، يستخدم الأشخاص عديمو الجنسية في جميع أنحاء المنطقة مصطلحات مختلفة في كلامهم اليومي للإشارة إلى أنفسهم[2]، مثل مصطلح "بدون"، الذي سيظهر لاحقاً في هذا التقرير. ويعني "بدون" أي بدون جنسية، ويُستخدم غالباً للإشارة إلى الأشخاص الذين لا يحملون أي جنسية محددة في بعض الدول، خاصة في الخليج العربي. يُعرف هؤلاء الأشخاص بكونهم محرومين من الوثائق الرسمية التي تثبت انتمائهم لدولة معينة.

أولا- المقدمة

تتعدد أسباب انعدام الجنسية، فمنها ما يتعلق الثغرات في قوانين الجنسية التي تحدّد الظروف التي تُعطى الجنسية بموجبها للفرد أو تُسحب منه، والتي تختلف بين الدول، وأخرى تتعلق بإسقاط الجنسية وسحبها من قبل الدولة نفسها (قضائيا وإداريا). هذا بالإضافة إلى التشريعات والسياسات التي تميّز على أساس العرق أو الإثنية أو الدين أو اللغة، فضلًا عن أسباب مرتبطة بنشوء دول جديدة وتغيير في الحدود إلى جانب عدم تسجيل الولادات. كما يساهم التمييز على أساس الجنس والذي سيشكل موضوع مشروع أمي_جنسيتي الرئيسي في تفاقم مشكلة انعدام الجنسية وما له من تداعيات على الأطفال عديمي الجنسية.[3]

---

[1] اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بانعدام الجنسية / مفوضية اللاجئين. اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بانعدام الجنسية | مفوضية اللاجئين

[2] زهرة البرازي, توماس ماكجي. (February 3 ,2021). "هويّتي": شبكة للتضامن مع عديمي الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا / المفكرة القانونية. "هويّتي": شبكة للتضامن مع عديمي الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | Legal Agenda/

[3] وضع حد لانعدام الجنسية / مفوضية اللاجئين. مفوضية اللاجئين. وضع حد لانعدام الجنسية | مفوضية اللاجئين (unhcr.org)

تتمسك بعض الدول بهذه السياسات على الرغم من تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الخامسة عشر، على أنه لكل فرد حق التمتع بجنسية. ولا يقتصر انعدام الجنسية على انتهاك الحق في الجنسية فقط إنما ينتجُ عنه انتهاك الحقوق الأساسية السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية. إذ يُعرف الحق في الجنسية الرابطة القانونية والسياسية القائمة بين الفرد والدولة[4]، وغالباً ما تكون شرطاً قانونياً أو عملياً لممارسة الحقوق الأساسية وخاصة السياسية والمدنية. فالحق في الجنسية هو حق أساسي من حقوق الإنسان، يشكل جزءًا لا يتجزأ من الكرامة الإنسانية و التمتع الكامل بالحقوق الأخرى. من هنا إن الحق في الجنسية هو من الشرطُ الأساسي للممارسة الفعالة للحقوق الإنسانية الأساسية الأخرى، والحقوق المدنية والسياسية، والوصول إلى الخدمات العامة ، والحرمان منه يؤدي إلى التجريد من الحقوق الأساسية ومن الهوية القانونية. إذ يمكن وصف الحق في الجنسية على أنه "الحق في الحصول على الحقوق"[5] وخسارته هي خسارة الحقوق جميعها كالحق في الهوية، الحق في الصحة والرعاية الطبية الحق في التعليم والعمل... مما يضع الأفراد في حالة من الإقصاء والانعزال في المجتمع.

وتعتبر مملكة البحرين إحدى الدول التي تثار فيها موضوع انتهاك الحق في الجنسية بشكل كبير. إذ تعاني النساء البحرينيات من عدم المساواة في قوانين الجنسية، حيث لا يُسمح لهن بمنح جنسيتهن لأطفالهن أو لأزواجهن الأجانب على قدم المساواة مع الرجال البحرينيين. يؤدي هذا التفاوت القانوني إلى خلق تحديات كبيرة للعائلات، خاصة تلك التي تضم نساء بحرينيات متزوجات من رجال مشمولين في إحدى الحالات الأربع التالية والتي تشكل الفئات المشمولة في تصنيف المشروع:

- أن تكون الأم بحرينية والأب أجنبي؛
- أن تكون الأم بحرينية والأب مسقط الجنسية؛
- أن تكون الأم بحرينية والأب من عديمي الجنسية من مملكة البحرين؛
- أن تكون الأم بحرينية والأب من عديمي الجنسية من خارج مملكة البحرين؛

في كل الحالات السابقة، كان معيار الأم البحرينية هو القاسم المشترك، حيث يُعتبر المعيار الأساسي الذي بُني عليه المشروع، والنتيجة واحدة: انعدام الجنسية لدى الأبناء. ولهذا المعيار بُعدان: الأول يتمثل في إبراز أهمية وجدية تمتع الأم البحرينية بحق منح الجنسية لأبنائها، والثاني يركز على كون الانتهاك هنا يأخذ شكلاً مزدوجاً؛ إذ بالإضافة إلى كونه انتهاكاً لحق النساء في البحرين وما يترتب

[4] أمل المرشدي. (October 2 ,2016). بحث قانوني و دراسة حول الجنسية في القانون الدولي الخاص - استشارات قانونية مجانية. بحث قانوني و دراسة حول الجنسية في القانون الدولي الخاص - استشارات قانونية مجانية

[5] لوسيا راميريز بوليفار وسيلفيا رويز مانسيرا. (December 16 ,2020). الحق في الحصول على الحقوق: جدال حول الجنسية في كولومبيا. /المفكرة القانونية. الحق في الحصول على الحقوق: جدال حول الجنسية في كولومبيا | Legal Agenda

عليه بالضرورة من انتهاك آخر (حرمان أبنائها من الجنسية)، فإنه يشكل أيضاً انتهاكاً مضاعفاً للقوانين الدولية، والتشريعات والأعراف الداخلية، والمبادئ الدستورية.

و يسفر عن غياب المساواة في حقوق الجنسية العديد من الآثار السلبية على الأمهات والأطفال والوحدة الأسرية والمجتمع القائم بشكل عام، مما يسهم في مشاكل مثل انعدام الجنسية، التمييز، والحد من الوصول إلى الخدمات والحقوق الأساسية. ورغم أن الأطفال عديمي الجنسية لأم بحرينية يمكنهم الحصول على الرعاية الطبية في البحرين، إلا أن هناك آثارًا سلبية أخرى تتعلق بانعدام الأمن القانوني والاجتماعي. على سبيل المثال، الأطفال المولودون لأمهات بحرينيات وآباء غير بحرينيين قد يواجهون غموضًا قانونيًا حول وضعهم، بالإضافة إلى الوصمة الاجتماعية والتهميش الذي قد يؤثر على اندماجهم الاجتماعي وصحتهم النفسية. علاوة على ذلك، فإن عدم القدرة على منح الجنسية قد يشكل انتهاكًا لحقوق الطفل في الحصول على جنسية وهوية قانونية، مما يؤثر على قدرتهم على المشاركة الكاملة في المجتمع. وإذا لم تُحل هذه المشكلة، فقد تتسبب في دورة من انعدام الجنسية عبر الأجيال، مما يؤدي إلى استمرار التهميش والاستبعاد لعدة أجيال.

ثانيا- مشروع أمي_جنسيتي

1. هدف المشروع

يهدف مشروع أمي_جنسيتي إلى تسليط الضوء على حرمان الأم البحرينية من حقها في منح الجنسية لأطفالها، من خلال مشاركة قصص الأشخاص المتأثرين من التمييز القائم على الجنس في قوانين الجنسية للدعوة إلى إنهاء هذا التمييز. كما وتسعى منظمة سلام إلى حث دولة البحرين على تبني سياسات واتخاذ إجراءات لوضع حد لهذه المشكلة ومنح الأم البحرينية الحق في نقل الجنسية لأطفالها على قدم المساواة بالرجل البحريني ولحماية الأطفال عديمي الجنسية.

2. أنشطة المشروع

كجزء من حملة المساواة في حقوق الجنسية في البحرين (#أمي_جنسيتي)، عززت منظمة سلام جهودها في المناصرة حول حرمان الأم البحرينية من حقها في منح الجنسية لأطفالها، من خلال التواصل مع الأشخاص المتأثرين للدفاع عن إنهاء التمييز القائم على أساس الجنس في قوانين الجنسية لمشاركة قصصهم. تم ذلك من خلال تعاون رئيسي مع جهات ناشطة في المجتمع

البحريني مثل جمعية حقوق الإنسان البحرينية والاتحاد النسائي في البحرين. كان هذا التعاون أساسيًا في تسهيل أنشطة الحملة، بما في ذلك جمع شهادات العائلات المتأثرة وضمان الدعم اللوجستي للجلسات الحوارية والنقاشات.

في 25 يوليو ٢٠٢٤، استضافت منظمة سلام جلسة حوارية مغلقة عبر الإنترنت، جمعت نشطاء وممثلين عن منظمات المجتمع المدني وعائلات وعدد من الأشخاص المتأثرين من التمييز. سلطت الجلسة الضوء على شهادات شخصية من العائلات التي تأثرت من قوانين الجنسية البحرينية، وقدمت توصيات رئيسية لتغيير التشريعات. ساهمت ممثلات الاتحاد النسائي في إثراء النقاش من خلال تقديم رؤى مستمدة من أبحاثهم وجهودهم في مناصرة المرأة، مما أضفى قيمة جوهرية على الحوار من خلال البيانات والخبرات الميدانية. كما شكلت الجلسة الحوارية الانطلاقة الرسمية لحملة #أمي_جنسيتي.

إضافة إلى ما سبق، قام الفريق العامل على المشروع برحلة إلى جنيف في أكتوبر ٢٠٢٤ في إطار الدورة السابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، حيث التقى الفريق بأمانة مجموعة العمل المعنية بالتمييز ضد النساء والفتيات. خلال اللقاء تم إيصال أصوات الأشخاص المتأثرين من التمييز على أساس الجنس في ما يخص حق الأم البحرينية في منح جنسيتها إلى أطفالها ومناقشة حالات تتعلق بهذا الموضوع. كما وتم تحرير ونشر مقال بعنوان "هل حان الأوان لمنح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية ؟"[6] في الجريدة الالكترونية دلمون بوست ، حيث يشير المقال إلى أن العديد من أبناء الأم البحرينية من أب غير بحريني أجبروا على مغادرة البحرين وفراق أمهاتهم، بينما يواجه المقيمون منهم حرمانًا من حقوقهم المدنية والسياسية. يدعو المقال الدولة إلى منح حق الجنسية للأبناء والتأكيد على أن جميع المواطنين يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب الجنس. كما يشدد على ضرورة تعديل قانون الجنسية البحريني لضمان المساواة بين الرجل والمرأة في حقوق منح الجنسية.

في الإطار نفسه ولدعم تحقيق أهداف المشروع، تسعى منظمة سلام إلى تنظيم جلسة حوارية حضورية في البحرين، مع مشاركة العائلات المتأثرة وضمان الحفاظ على خصوصيتهم وأمانهم، بهدف الوصول إلى عدد أكبر من الشهادات المؤثرة التي تساهم مباشرة في تعزيز أهداف الحملة. ومن ضمن خطة المشروع إقامة فيلم قصير يعبر عن جوهر الحملة، حيث تستعرض الرسائل الرئيسية وقصص العائلات والأهداف الرئيسية للمشروع.

[6] هل حان الأوان لمنح الجنسية لابناء المرأة البحرينية ؟. (September 10, 2024). هل حان الأوان لمنح الجنسية لابناء المرأة البحرينية ؟ - النسخة الإنجليزية: Has the Time Come to Grant Citizenship to the Children of Bahraini Women? – SALAM DHR

ثالثا- الإطار القانوني للحق في الجنسية في القانون الدولي والقانون البحريني

1. الإطار القانوني للحق في الجنسية في القانون الدولي

نظرًا لأهمية الحق في الجنسية، فقد تم تكريسه في العديد من الاتفاقيات الدولية، إذ تنص المادة(١٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل فرد الحق في التمتع بجنسية ما، وأنه لا يجوز حرمان أي شخص تعسفًا من جنسيته أو من حقه في تغييرها. كما تؤكد المادة (٢٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ضرورة تسجيل كل طفل فور ولادته ومنحه اسمًا، مع التأكيد على حقه في اكتساب جنسية. وتضيف المادة (٧) في فقرتها الأولى من اتفاقية حقوق الطفل على أنه يسجل الطفل بعد ولادته فورا ولكل طفل الحق في الحصول على اسم وجنسية فور ولادته، وأن يكون له قدر الإمكان الحق في معرفة والديه وتلقي رعايتهما. وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة (٩) فقرة اثنين من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أنه "تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما".

ومن ناحية أخرى، وبسبب عدم وجود قواعد قانونية واضحة تعالج حالات انعدام الجنسية بشكل دقيق، التقت إرادة الدول إلى توقيع اتفاقية خاصة بشأن خفض حالات انعدام الجنسية اعترافاً منها بالحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي والاتفاق للوقاية من انعدام الجنسية وتقليصه، مكملةً بذلك من خلالها معاهدات دولية خاصة بحقوق الإنسان وأحكام متعلقة بالحق في الحصول على الجنسية. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد أن لكل فرد الحق في الجنسية (المادة ١٥)، إلا أنه لا يحدد الجنسية المحددة التي يحق للشخص الحصول عليها. إن غياب القواعد الواضحة قد يؤدي إلى انعدام الجنسية. وعلى أثر ذلك قامت الدول بتطوير مجموعة من المعايير الإضافية التي تم تبنيها في عام ١٩٦١ في شكل "اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية" ("اتفاقية ١٩٦١"). وقد لاقت أحكام هذه الاتفاقية تأثيرًا واسعاً حيث حيث قامت العديد من الدول باقتباس بعض عناصر الاتفاقية لإدراجها في تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالجنسية.[7]

[7] *UNHCR*. (September, 2010). *Preventing and Reducing Statelessness The 1961 Convention on the Reduction of Statelessness.* | UNHCR.

[المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (سبتمبر 2010). منع وتقليل حالات انعدام الجنسية: اتفاقية 1961 للحد من انعدام الجنسية.] Preventing and reducing statelessness

2. الإطار القانوني للحق في الجنسية في القانون البحريني

يتناول الدستور البحريني الحق في الجنسية في الباب الثالث: الحقوق والواجبات العامة، وتحديدًا في المادة (١٧) التي تنص على أن الجنسية البحرينية يحددها القانون، ولا يجوز إسقاطها إلا في حالات الخيانة العظمى أو في الظروف التي يحددها القانون. إضافةً إلى ذلك، يُعتبر ما ورد في المادة (١٨) والمادة (٤) من الباب الثاني: "المقومات الأساسية للمجتمع" من الدستور البحريني ذا أهمية بالغة. إذ يؤكد الدستور على أهمية المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون في حقوقهم وواجباتهم العامة، ويحظر التمييز القائم على أساس الجنس غير أنه أغفل شيئا بغاية الأهمية وهو المساواة في القانون وليس أمامه فقط.

إذ تنص المادة (٤) على أن "العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة".

أما المادة (١٨) فنصت على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة."

كما وتسلط المادة (٥) في الفقرتين (أ) و (ب) الضوء على أهمية الأسرة والمساواة بين المرأة والرجل، وتوفير الحماية للأمومة والطفولة: "أ- الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي، ويقوي أواصرها وقيمها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة، ويرعى النشء، ويحميه من الاستغلال، ويقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي. وتُعنى الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي.
ب- تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية".

يؤكد إعلان ميثاق العمل الوطني في مادته الثانية "كفالة الحريات الشخصية والمساواة" على المساواة أمام القانون دون تمييز على أساس الجنس. كما أكد أن ضمان الحريات الشخصية والمساواة يعد ركيزة أساسية في المجتمع وربط ذلك بالكرامة الإنسانية. ويربط الإعلان هذا المبدأ بالقيم الإسلامية، كما يتضح مما يلي: "الحريات الشخصية مكفولة، والمساواة بين المواطنين والعدالة وتكافؤ الفرص، دعامات أساسية للمجتمع. ويقع على الدولة عبء كفالتها للمواطنين جميعا، بلا تفرقة. ويأتي ذلك ضمن مبدأ أعم وأشمل، هو مبدأ المساواة بين الناس في الكرامة الإنسانية. ذلك المبدأ الذي كرسه الإسلام قبل أربعة عشر قرنا من الزمان، وقد أكد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، على أن الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على

أعجمي، ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى والعمل الصالح. ويتفرع عن هذا المبدأ الإسلامي والإنساني الرائع مجموعة من المبادئ المرتبطة به والتي تعد من مقتضياته الأساسية وهي:

١) المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وذلك ما أكده الأمير القائد في أول خطاب وجهه إلى شعبه غداة توليه مقاليد الحكم في البلاد.

وعلى الرغم من تأكيد الدستور البحريني وميثاق العمل الوطني على أهمية المساواة بين النساء والرجال في جميع الجوانب وحظر التمييز القائم على أساس الجنس، فقد تم سن قانون الجنسية البحريني على أساس تمييزي.

فقد نصت المادة 4 (ج) من قانون الجنسية البحريني لعام 1963 على أنه يمكن منح الجنسية لأبناء النساء البحرينيات فقط وفق شروط معينة، على عكس الحق التلقائي الممنوح لأبناء الرجال البحرينيين.[8] يبرز هذا التمييز القائم على أساس الجنس في قانون الجنسية البحريني، والذي يشكل السبب الجذري لتعريض الأطفال لخطر انعدام الجنسية. حيث قد يُحرم الطفل من جنسية الأب لأسباب سياسية ومن جنسية الأم لأسباب تقليدية وعرفية.

علاوة على ذلك، فإن التحفظ الذي قدمته البحرين على الفقرة الثانية من المادة (9) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، الذي ينص على أن تطبيقها يجب ألا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية[9]، يبرز الطبيعة التمييزية لقانون الجنسية.

ورغم اعتراف البحرين بالمشكلة وتوقيعها على معاهدات دولية تنص بوضوح على الحق في الجنسية لكلا الجنسين وتؤكد على المساواة، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية سيداو، فإن الحكومة البحرينية لا تتخذ إجراءات فعالة في تنفيذ الإصلاحات القانونية اللازمة لمعالجة التمييز في قوانين الجنسية.

وقد حثت العديد من الهيئات الدولية المعنية بالمعاهدات مثل لجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري والاستعراض الدوري الشامل البحرين مرارًا على تعديل قوانين الجنسية لإلغاء التمييز القائم على أساس الجنس ومنع انعدام الجنسية بين الأطفال. ومع ذلك، لم تُقدم حكومة البحرين على إظهار أي مؤشر يدل على رغبتها في إصلاح هذا

[8] ADHRB STAFF. (2023, June 26). *Dispatch on the Citizenship Law for Women in Bahrain | Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain*. Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain.[تقرير حول قانون الجنسية للنساء في البحرين | أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين.]
https://www.adhrb.org/2023/06/dispatch-on-the-citizenship-law-for-women-in-bahrain

[9] المرجع نفسه.

الموضوع، بل واجهته بالتجاهل التام. وأخيرًا، فإن غياب بيانات شاملة حول الأطفال عديمي الجنسية وغياب الضمانات القانونية الفعالة يزيد من تفاقم المشكلة.

سعيًا إلى تحقيق أهداف هذا المشروع، تعمل منظمة سلام على توجيه جهودها نحو التواصل مع الأشخاص المتأثرين للدفاع عن إنهاء التمييز القائم على أساس الجنس في قوانين الجنسية ومشاركة قصصهم وشهاداتهم الشخصية. وهذا يُشكّل جزءًا أساسيًا ومحوريًا من الأنشطة التي يقوم عليها المشروع.

يتضمن هذا التقرير قصص وأصوات أشخاص متأثرين والتي تمثل العائلات التي تأثرت بالتمييز في قوانين الجنسية البحرينية، وذلك بناءً على شهادات شخصية شاركوها مع القائمين على المشروع من فريق منظمة سلام خلال احدى الجلسات الحوارية المتعلقة بهذا الموضوع.

حسن

حسن ، من مواليد البحرين عام ١٩٩٧، هو متأثر مباشرةً من التمييز في قانون الجنسية البحرينية. والدته بحرينية، أما والده فهو "بدون" (عديم الجنسية) مما يجعل حسن عديم الجنسية لأنه لا يستطيع الحصول على الجنسية البحرينية من والدته.

يواجه حسن وأسرته صعوبات يومية نتيجة لعدم امتلاكه الجنسية. فهو لا يتمتع بالحقوق الأساسية التي يحصل عليها المواطنون البحرينيون. إضافة إلى ذلك، يعاني أشقاؤه من نفس الوضع.

"أنا كبدون في حقوق أساسية لا أملكها في البحرين. يعني أشياء بسيطة يعني ما أقدر أفتح لي حساب بنك، ما أملك أي شيء باسمي، ما بقدر أتوظف في وزارة العمل لأن لا يمشي التسجيل بسبب أني ما عندي أي هوية."

على الرغم من امتلاكه شهادة ميلاد تثبت أنه وُلد في البحرين، إلا أن هذه الشهادة لم تسهم في حصوله على حقوق أخرى سوى الرعاية الصحية، وهو الحق الوحيد الذي يُمنح لأبناء الأمهات البحرينيات. تخرج حسن من المدرسة الثانوية في عام ٢٠١٥ بتفوق، لكنه حُرم من المنح الدراسية والبعثات الجامعية لأنه ليس بحرينياً. لاحقاً، تخرج من جامعة البحرين عام ٢٠١٩ بشهادة بكالوريوس في اللغة الإنجليزية. عمل حسن كمدرس لغة إنجليزية لمدة ثلاث سنوات في مدرسة خاصة، إذ لم يتمكن من العمل في أي مؤسسة حكومية بسبب وضعه القانوني.

اليوم، يبلغ حسن من العمر ٢٦ عاماً ويشعر بأنه مقيد في تحقيق طموحاته.

"إلى اليوم عمري ٢٦ سنة ما عندي طموحات يعني ما أقدر حتى أفكر أني أتجوز. يعني بهيدا العمر لازم أفكر في الزواج وفي تأسيس بيت - يعني واقعياً ما قدرت أفكر بهي الأمور لأن وضعي الحالي ما يسمحلي." يقول حسن.

حسن، شخص عديم الجنسية من أم بحرينية وأب بدون وهو مقيم في البحرين.

أم هادي

أم هادي، لا تحمل الجنسية البحرينية، وهي من أم بحرينية وأب سعودي.لأم هادي أخوين وأخت أيضا من عديمي الجنسية. لا تمتلك أم هادي وأخوتها الجنسية السعودية، إذ إنه ليس لديهم أية عائلة في السعودية بعد طلاق والدها من أمها ووفاته. تعيش أم هادي مع أسرتها في البحرين منذ عام ٢٠٠٦، وقدمت طلبًا للحصول على الجنسية، تم قبول الطلب سنة ٢٠١٠ لكن إلى اليوم لم تحصل على الجنسية. تعتمد الأسرة على مساعدات الشؤون الاجتماعية، وتواجه صعوبات مادية كبيرة.

تخرجت أم هادي من الجامعة في عام ٢٠١٦، لكنها لم تتمكن من الحصول على وظيفة بسبب شرط دعم "تمكين" الذي يخص المواطنين البحرينيين. كما أنها لم تتمكن من الحصول على سكن حكومي بسبب عدم وجود لديها أطفال يحملون الجنسية البحرينية.

"نحنا صرنا بدون بين نارين، ما عندنا سكن ولا شغل ولا عندنا جنسية. فشنو الحل؟"

تزوجت أم هادي في عام ٢٠١٨ من رجلٍ بحريني و تقدمت بطلبٍ على الجنسية مرةً أخرى لكن دون جدوى ما يمنعُ الأم من العمل لمساعدة العائلة في ظل الصعوبات المادية ووجود طفل يعاني من مرضٍ عضال .

"كل أملنا نحصل على الجنسية عشان نعيش حياة كريمة على هذه الأرض اللي ما نعرف غيرها."

أم هادي، أم عديمة الجنسية من أم بحرينية وأب سعودي وهي مقيمة في البحرين.

علي - أبو مرتضى

علي عبدالإمام، ناشط بحريني، تم إسقاط جنسيته في عام ٢٠١٥. لديه ولدان وُلدا في بريطانيا، وقد حُرما من الجنسية البحرينية بسبب إسقاط جنسية الأب، وعدم قدرة والدتهم على منحهم الجنسية البحرينية. يتحدث علي عن تجربته وكيف أثرت على حياته وحياة أسرته.

"أصعب شيء كان أنني اضطررت لشرح لطفلي الرضيع أنه لا يملك ورقة تعرف بهويته، أو تؤهله للسفر. هذا كان قاسي."

كما يواجه تحديًا آخر في شرح وضعه لأطفاله الصغار، الذين يرونه كبطل ومدافع عن حقوق الإنسان.

"بابا، لماذا تسقط جنسيتك أو تلغى هويتك؟ أنت شخص يجب أن يُكرم!"

علي، ناشط بحريني مسقط الجنسية وأب لطفلين وُلدا في بريطانيا من أم بحرينية.

جعفر يحيى

جعفر يحيى، مواطن بحريني تم إسقاط جنسيته، يروي معاناته وعائلته بعد إسقاط جنسيته عام ٢٠١٥. يعيش جعفر الآن في ألمانيا، حيث ولد ونشأ ابنه يحيى محرومًا من الجنسية البحرينية رغم أن والدته بحرينية، ولكنها غير قادرة على منح جنسيتها له. يبلغ يحيى من العمر حاليا خمس سنوات و٩ أشهر والى هذا اليوم لا توجد لديه الجنسية البحرينية كذلك لا يمتلك الجنسيه الالمانية.

" يحيى الى الآن غير مستوعب ليش ما يقدر يروح البحرين-إلى الآن يسألني يحيى: بابا، ليش أنا ما أقدر روح البحرين.؟ اضطررنا أن نشرح له إنه لا يملك جواز سفر. يسألني دائمًا: بابا ليش أنا ما عندي جواز. ؟"

ويشير جعفر إلى التحديات الإضافية عندما يتعلق الأمر بالسفر، حيث يضطر لاستخراج جواز سفر مؤقت لابنه، ومع ذلك، تبقى الرحلات إلى دول الخليج محظورة بسبب عدم الاعتراف بهذا الجواز. يضيف جعفر أن المعاناة لا تقتصر على يحيى فقط، بل تمتد لتشمل عائلته بأكملها، حيث جدته الكبيرة في السن لم تر حفيدها بعد، مما يحرم يحيى من التعرف عن قرب إلى عائلته الكبيرة.

"هذه المعاناة هي ما تنعكس عليك كشخص سلبت جنسيته إنما تنعكس على الأسرة كلها يعني بالجدات بالعمات جدته، أمي التي على الكرسي المتحرك، إلى الآن ما شافته و متحسرة على انو تشوف حفيدها"

جعفر، ناشط بحريني مسقط الجنسية وأب لطفل عديم الجنسية وُلد في ألمانيا من أم بحرينية.

أم الأحزان

أم الأحزان، امرأة بحرينية متزوجة من رجل سعودي وهو من أم بحرينية وأب سعودي. لم يتمكن أولادهم من الحصول على الجنسية البحرينية. بدأت معاناتها في التسعينات عندما تم اعتقال زوجها على خلفية الحراك السياسي وسجنه لمدة سنة وشهرين في البحرين. بعد انتهاء العقوبة، تم ترحيله مباشرةً إلى السعودية وتم منعه من دخول البحرين لمدة خمس سنوات، رغم أن والدته بحرينية وهو وُلد ونشأ في البحرين.

عاشت أم الأحزان مع زوجها في السعودية لمدة ١٦ عامًا بسبب خوف زوجها من العودة إلى البحرين خشية الاعتقال مرة أخرى والتعرض للتعذيب ، لكن الغربة كانت صعبة للغاية. عندها قررت أم الأحزان العودة إلى وطنها، لكن أدى ذلك إلى تفكك أسرتها؛ حيث أنها تعيش هي اليوم بمفردها في البحرين وزوجها وأولادها في السعودية ولكن لم يتمكنوا من الحصول على الجنسية البحرينية بعد محاولات أمهم المتكررة للحصول على الجنسية لأبنائها عبر تقديم طلبات منذ عام ٢٠١٢ دون تلقي أي رد.

تواجه أم الأحزان تحديات يومية كأم، منها عدم القدرة على تملك وحدة سكنية لأبنائها لأنهم لا يحملون الجنسية البحرينية. وتفاقمت معاناتها خلال جائحة كورونا، حيث كان نصف أبنائها معها في البحرين والنصف الآخر في السعودية، ولم تستطع عبور الجسر للاطمئنان عليهم. وهي تعاني من تفكك أسرتها بسبب حرمان أولادها من الجنسية.

"نحن نتعرض إلى تأثير اجتماعي ونفسي وأسري، وعم تتمزق أسرنا بسبب انو ما أقدر أعطي الجنسية لأولادي"

أم الأحزان، امرأة بحرينية تعاني من تفكك أسرتها.

ليا

ليا أم بحرينية متزوجة من رجل إيطالي، تعيش البحرين. اختارت أن تربي طفليها في وطنها، حيث عاشا وتعلما في مؤسسات البحرين التعليمية. رغم ذلك، لم يتمكن أبناؤها من الحصول على الجنسية البحرينية، وهو ما سعت ليا لتأمينه لهم بكل الوسائل الممكنة.

نتيجة لعدم حصولهم على الجنسية البحرينية، اضطر أحد أبنائها للسفر إلى إيطاليا لإكمال دراسته الجامعية والبحث عن حقوقه، معتمدًا على جنسية والده الإيطالية. بينما بقي الابن الآخر في البحرين محاولًا بكل الطرق الحصول على الجنسية، مما أدى إلى تفكك الأسرة.

"اضطر أحد أبنائي أن يروح على إيطاليا على أساس أنه يمتلك جنسية والده، أما الابن الثاني فهو موجود في البحرين وبعد جهود كثيرة تمكن من الاستحصال على الجنسية البحرينية."

تتعجب ليا من هذا التناقض، حيث حصل أحد أبنائها على الجنسية بعد معاناة، بينما الآخر لا يزال دونها دون معرفة الأسباب.

في النهاية، يمتلك الأبناء الجنسية الإيطالية، لكن هذا لا يعوضهم عن الشعور بالانتماء إلى الوطن الذي تربوا فيه وعاشوا فيه.

ليا، أم بحرينية تعاني من تفكك أسرتها بسبب حرمان أولادها من الجنسية.

صديقة

صديقة هي امرأة بحرينية متزوجة من رجل "بدون" مولود في البحرين. ورغم أن والدته بحرينية وأجداده من البحرين ووالده دُفن في مقابرها، لم يتمكن الزوج ولا أبناؤهم السبعة من الحصول على الجنسية البحرينية. زواجهم استمر لأكثر من ٢٤ عامًا، وأبناؤهم جميعهم وُلدوا ودرسوا في البحرين، لكنهم لم يُمنحوا الجنسية.

تقدمت الأم صديقة بطلب لدى الهجرة والجوازات للحصول على الجنسية لأبنائها ومن ثم بعد فتح مجلس المرأة البحرينية المجال لتسجيل كل الأمهات البحرينيات المتزوجات من رجال عديمي الجنسية للعمل على دعمهم لتمكينهم من الجنسية، سجلت الأم صديقة اسمها ووعدت بالمتابعة. ولكن رغم الانتظار والمراجعة المستمرة لإعلان المرأة كانت الردود محبطة ولم يحصل أبناؤها حتى اليوم على الجنسية.

تروي الأم المعاناة اليومية بسبب عدم حصول أبنائها على الجنسية، بدءًا من صعوبات العلاجات الطبية، حيث كانت تجد صعوبة في تجديد البطاقات الصحية لأطفالها، علما بأن الحق في الرعاية الصحية هو الحق الوحيد الذي يُمنح لأبناء الأمهات البحرينيات.

"بالغصب كنا نعالجهم في المستشفيات. بعضهم يرضون وبعضهم لا يرضون يعالجونهم."

كما تعرضت ابنتها لرفض من جامعة البوليتكنيك بعد سؤالها عن جنسيتها، لكنها تمكنت من تسجيل أبنائها في جامعة البحرين بعد تقديم شكوى.

تصف الأم أيضًا معاناتها مع نظام المعونات والمساعدات، حيث لا تحصل إلا على مبلغ زهيد، وهو ١٥ دينارًا كل ثلاثة أشهر لدعم اللحوم وهو حق لكل مواطن بحريني.؛ غير أن أبنائها، كونهم جميعًا عديمي الجنسية، لا يحصلون على الدعم الذي تمنحه الدولة. ورغم أن أبناءها درسوا وتخرجوا في البحرين، فإنهم يواجهون صعوبة في إيجاد فرص عمل بسبب وضعهم القانوني. ابنها الأكبر، الذي حصل على وظيفة قريبة من المنزل، طُرد بعد أن اكتشف المسؤولون أن بطاقته تشير إلى أنه "إيراني"، رغم أنه لم يسافر إلى إيران في حياته.

تشعر الأم بخوف شديد على مستقبل أبنائها، إذ إن التعامل مع الإدارات والمرافق الرسمية يتطلب أن يكون الشخص مواطنًا بحرينيًا، وغالبًا ما تكون الأم هي من تقوم بجميع المعاملات لتيسير أمور أبنائها. من هنا، تعبّر الأم عن قلقها الشديد بشأن مستقبل أبنائها وخشيتها من ضياعهم في حال لم تعد موجودة لرعايتهم وتيسير أمورهم.

"أخاف من المستقبل... يعني أنا وولادي ضايعين، لازم حضوري الشخصي وياهم."

في النهاية، تُوجه الأم صديقة رسالتها إلى المسؤولين، خصوصًا مجلس المرأة وجلالة الملك؛

"أنا كوني امرأة بحرينية، أخاطب إعلان المرأة يعني ينظرون في حال أولادي... ولدي المسكين يتمنى يدخل الجيش... يعني أملي في جلالة الملك وأملي في رئيس الوزراء وإعلان المرأة أنو يصدرون قرار أنو يعطو ولادي الجنسية."

قصتها تختتم برسالة مؤلمة تعبر فيها عن شعورها بالغربة في وطنها، حيث تشعر أن أولادها المستحقين لا يحصلون على الجنسية بينما يحصل الآخرون عليها.

"يعني أشوف في ناس قاعدين يحصلون جنسية هاي اشي اني من داخلي يحرقني انو اني ولادي المستحقين ما يحصلون الجنسية. هذا ظلم لازم اول شي البحرينية ينصفون ولادها."

"أنا غريبة في البحرين، غريبة للأسف، عايشة كأني وحدة غريبة جاية هني وما عندي شيء في الديرة."

صديقة، أم بحرينية لسبعة أطفال عديمي الجنسية تعيش الغربة في وطنها

بلقيس

تعيش بلقيس معاناة يومية مع أولادها بسبب إسقاط الجنسية عن زوجها لأسباب سياسية. فبعد إسقاط جنسية زوجها وهو خارج البلاد، كانت بلقيس حاملًا بابنها الثاني، ليجد أبناؤها أنفسهم محرومين من الجنسية البحرينية. بعد ضغوطات ومتطلبات كثيرة ومضي سنوات طويلة عانت الأم كثيرا حتى حصل ابنها الأكبر على جواز سفر مؤقت لزيارة والده لمدة أسبوعين فقط، ليُصادر الجواز عند عودته إلى البحرين. أما ابنها الثاني، فلم يتمكن من رؤية والده أبدًا، مما عمّق شعوره بالحرمان.

رغم ولادتهم في البحرين ونشأتهم فيها، يواجه أبناؤها عوائق شديدة بسبب عدم اعتراف الدولة بجنسيتهم، حيث لا يسمح للمرأة البحرينية بنقل جنسيتها إلى أطفالها، وهو حق محفوظ للرجل البحريني فقط. هذا الوضع جعلهم عرضة للتهميش، محرومين من حقوقهم الأساسية في التعليم، الصحة، والسفر. بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٢، حاولت بلقيس تسجيل ابنها الأكبر في المدرسة. تقول:
"مرّ أكثر من شهر والوزارة ما زالت تدرس الطلب. يحتاج الأمر إلى كل هذه الدراسة؟ بالاخص أن طفلي ليس الطفل الأول الذي يسجل في المدرسة وهو بدون جنسية... فقد تم تسجيل الكثير من الأطفال مما يعني أن لدى الوزارة خلفية... هل انتظر حتى تبدأ الدراسة والوزارة ما زالت تدرس الأمر؟"

إذ، رغم تقديم كل المستندات المطلوبة، لم يحصل الطفل على حقه في التعليم بسهولة.

"التعليم بالبحرين إلزامي للجميع، سواء كان بحريني أو غير بحريني. ليس ذنبنا أن طفلنا لا يملك الجنسية البحرينية... عدم وجود الجواز هو قوة قاهرة خارجة عن إرادتنا. نحن بحاجة إلى علاج جذري لمشكلة الأطفال البدون جنسية...نحن في دولة قانون صادقت البحرين على الكثير من المعاهدات التي تحفظ حقوق الطفل... ولكن لا نرى ذلك على أرض الواقع؟"

إضافة إلى ذلك، تروي بلقيس حادثة أخرى مع ابنها، عندما اشترت له سبورة (لوح صغير) وطباشير كهدية. في البداية، كان فرحًا، ولكن ما كتبه على السبورة جعلها تشعر بالحزن العميق. كتب: *"كنت معذبًا في حياتي."*

عندما سألته عن سبب هذا التعبير، أجاب: *"محروم من كل شي شلون مو معذب؟ جنسية ما عندي جواز ما عندي ،اروح المستشفى اتاخر على ما يقبلوني اروح المدرسة اتاخر على ما يقبلوني ما اقدر اسافر شفت البابا مرة وحدة ما اقدر اروح على جسر , اصدقائي بسافرون بالعطلة انا ماقدر حتى اشوف السعودية حتى الثلج مثلهم .. الناس تروح المباراة انا خاطري اروح ماقدر اروح مثلهم كل شي متعلق بالجواز والجنسية وانا كل شي محروم انا مخنوق ماما..."*

بلقيس، أم بحرينية متزوجة من رجل بحريني أسقطت جنسيته.

أم أحمد

أم أحمد، بحرينية ، متزوجة من رجل سعودي توفي قبل استصدار جوازات سفر لأبنائه. لديها خمسة أبناء (بنتان وثلاثة أبناء). بعد اعتقال اثنين من أبنائها، تم إبعاد أحمد إلى السعودية ومنعه من دخول البحرين بعد قضاء حكمه. أحمد متزوج من بحرينية وله ابنة وُلدت في البحرين، لكنها لم تتمكن من الحصول على الجنسية وهي الآن في سن الدراسة. الأبناء الآخرون (حسن وعباس) ما زالوا في السجن، وتُعبر العائلة عن مخاوفها من إبعادهم بعد الإفراج عنهم. تزوجت الإبنتان من رجلين بحرينيين، لكن لم تتمكنا حتى الآن من الحصول على جنسية أزواجهما.

أم أحمد، أم بحرينية لخمسة أبناء عديمي الجنسية

مريم

مريم أم بحرينية لخمسة أبناء عديمي الجنسية، وهي متزوجة من رجل عراقي. وفقًا للقانون البحريني، يحق لأي عربي اكتساب الجنسية إذا عاش ١٥ سنة في البحرين، ولكن زوجها لم يحصل عليها. كذلك، لم تتمكن مريم من الحصول على الجنسية البحرينية لأبنائها، رغم أنهم ولدوا ونشأوا في البحرين.

"أني بحرينية، وأولادي انولدوا في البحرين، يعني هم من لما فتحوا عينهم، هم في البحرين هواهم بحرين، طفولتهم بحرين، يتنفسون بحرين، دراستهم مدارسهم. يعني تربوا وترعرعوا. يعني يقولون هاي وطنا. عندهم ولاء للوطن.. يعني حبهم للوطن نفس المواطن بالضبط."

بسبب هذا الوضع المعيشي الصعب وما يترتب عليه من مضايقات وصعوبات مالية، قرر الزوج دون علم الأم أخذ اثنتين من بناته إلى العراق. وبعد ضغوط هائلة من مريم، عاد الزوج إلى البحرين بعد أسبوع وأعاد البنات. هذا الأمر تسبب في غياب الفتيات عن المدرسة خلال هذه الفترة، وعاشت الأم في حالة من الرعب والقلق من أن يتكرر هذا الاختطاف يومًا ما، ما يجعلها تخشى فقدان بناتها إلى الأبد.

"أنا أم بحرينية كل حلمي يعني إني أشعر بالأمان والاستقرار مع عائلتي الصغيرة في ظل وطني البحرين، لأن ما لنا وطن غيره"

وفي ظل الظروف الصعبة التي يعيشونها، لا تستطيع مريم إلا أن تشعر بالقلق مع كل مرحلة عمرية جديدة، فكلما كبر أطفالها تصبح الحياة أصعب عليهم. لدى مريم ابنة عمرها ١٧ سنة، وهي على وشك بلوغ سن الـ ١٨ عامًا في شهر مارس. هذا يعني أن إقامتها لن تكون بعد الآن تحت وصاية

أمها، وأنه يجب تحويلها إلى إقامة عمل. كل هذا وهي في سن ١٨، وفي نفس الوقت لديها دراسة ومستقبل. الخوف يملأ قلب الابنة، فهي وإخوتها لا يملكون الجنسية ولديهم قلق من المستقبل. مريم تروي ما شعرت به ابنتها في حديثها الأخير:

"ماما، شلون بتحول بصير أشتغل؟ يعني وين يا ماما؟"

مريم، أم بحرينية لخمسة أبناء عديمي الجنسية

أم أيمن

أم أيمن هي امرأة بحرينية متزوجة من رجل سعودي. تعيش حالة من الخوف على ابنها، إضافة إلى معاناتها من ظروف مادية صعبة. فهي لا تعمل وتعتمد على مساعدات الآخرين ووزارة الشؤون الاجتماعية، ولا يوجد من يعيلها. ابنها أيمن الآن موجود في السجن بقسم مخالفات الإقامة، حيث إنه لا يحمل الجنسية البحرينية.

بعد أيام من ولادة أيمن، عادت أم أيمن من السعودية ومعها شهادة ميلاده فقط. بقيت في البحرين بعد عودتها، وبعد فترة توفي زوجها وانقطعت علاقتها بالسعودية وبأهل زوجها، إذ لا تعرفهم ولا تعرف عنوانهم ولا تملك أي معلومات عن العائلة هناك، كما أنهم لم يتواصلوا معها. بناءً على هذا، بقي ابنها في البحرين، حيث نشأ وتعلم.

في أحداث عام ٢٠١١، تم اعتقال أيمن وحُكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات. بعد انتهاء مدة السجن وعودته إلى المنزل، اعتُقل مرة أخرى قبل عدة أشهر ونُقل إلى سجن مخالفات الإقامة. هدد أيمن بالترحيل إلى السعودية. ولكن، نظرًا لأنه لا يملك أي وثائق أو إثباتات تثبت جنسيته السعودية، رفضت السعودية استقباله. الآن هو مهدد بالترحيل إلى أي دولة أخرى بدون أوراق ووثائق.

أم أيمن، أم بحرينية لابن عديم الجنسية عالق بين السجن وتهديد الترحيل

معصومة

معصومة- أم حسين، هي امرأة بحرينية متزوجة من رجل إيراني وأم لستة أولاد يعيشون في البحرين وهم من عديمي الجنسية. رغم أنها قدمت طلبًا للحصول على الجنسية منذ عام ٢٠٠١، لا تزال عائلتها تواجه الرفض في الحصول عليها، رغم أن أبنائها ولدوا في البحرين وتربوا فيها. تقدمت بالعديد من

المحاولات، ولكن لم تُسفر عن نتائج. وعلى الرغم من أن زوجها عمل لمدة ٣٦ عامًا في وزارة الكهرباء، تقاعد هذا الأخير دون حقوق أو جنسية. وتوفي في سنة ٢٠١٢ دون أن يتحقق له ما يحق له من حقوق.

أم حسين تروي معاناة أطفالها الذين يواجهون صعوبات كبيرة في المستشفيات وفي حياتهم اليومية بسبب عدم حصولهم على جنسية بحرينية. تعاني العائلة من التنقل المستمر وعدم الاستقرار، حيث يعيشون في سكن مستأجر، ما يزيد من معاناتهم النفسية. وتضيف أن ابنها الأكبر الذي كان يدرس المحاسبة لم يستطع إتمام دراسته بسبب عدم حصوله على الجنسية البحرينية، وابنتها أيضًا لا ترغب في الزواج لأنها لا تملك جنسية وجواز سفر.

تبكي معصومة بحرقة على حال أولادها فهي الآن السند لهم فكيف سيصير الحال بعد وفاتها إذ تناشد المعنيين لانصافهم و اعطائهم الجنسية.

"أولادي صار عندهم مقاومة للحياة... يعني لو بروح عنهم وش بكون مصيرهم"

معصومة، أم بحرينية لستة أبناء عديمي الجنسية

رابعا- الخاتمة

يتضح من خلال مشروع أمي_جنسيتي أن معالجة مسألة انعدام الجنسية القائمة على سبب عدم المساواة المنهجية على أساس الجنس في قانون الجنسية في البحرين، والتي لا تزال تمنع العديد من النساء البحرينيات من منح جنسيتهن لأطفالهن، هي قضية أساسية لا تؤثر على الأشخاص عديمي الجنسية فقط ؛ بل على المجتمع ككل. فأن تعيش بدون جنسية يعني أن تعيش حياة في الظل"[10] مجردا من أية هوية ووجود قانوني.

إن وضع عديمي الجنسية في البحرين، لا سيما الأطفال منهم، يحتاج إلى جهود وحماية حقيقية. وفي ظل هذا الوضع، فإن تعديل قانون الجنسية في البحرين يعدّ أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الأطفال، وضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المتأثرة.

[10] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال حملة أنا أنتمي.

1. توصيات المجتمع الدولي ولجان الأمم المتحدة المختلفة لمملكة البحرين

لقد قدّم المجتمع الدولي ولجان الأمم المتحدة المختلفة توصيات واضحة للبحرين، لم تُنفذ بعد، تدعو السلطات البحرينية لتسريع التعديلات التشريعية على قانون الجنسية، واتخاذ خطوات هامة لإنهاء ممارسة التمييز ضد النساء وضمان حقوق المرأة في نقل الجنسية إلى أطفالها. كما تدعو التوصيات إلى حماية حقوق الأطفال عديمي الجنسية، وضمان حقهم في الجنسية. بالإضافة إلى ذلك، إنها تحث السلطات البحرينية على طلب المساعدة الفنية من أجل تنفيذ هذه التعديلات بشكل فعال.

من هنا، حثت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة البحرين، في الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الرابع للبحرين[11]، على إنهاء التمييز القائم على أساس الجنس وضمان تمتع النساء البحرينيات بنفس الحق الذي يتمتع به الرجال البحرينيون في نقل جنسيتهن إلى أطفالهن.

١٢- (ب) حدثت تأخيرات في إعادة النظر في التشريعات التمييزية، بما في ذلك قانون العقوبات

١٣- (ب) إعطاء أولوية عالية لعملية إصلاح القوانين فيها وتعديل أو إلغاء جميع التشريعات التمييزية، دون تأخير وضمن إطار زمني واضح، بما في ذلك الأحكام التمييزية في قانون العقوبات وقانون الأسرة وقانون الجنسية، ولتوعية البرلمانيين والزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان وعامة الناس بالحاجة إلى الإصلاحات التشريعية

٣٤- تلاحظ اللجنة بقلق التأخير في اعتماد مشروع تعديل قانون الجنسية لعام ٢٠١٤ الذي ستمنح المرأة البحرينية بموجبه حقوقاً متساوية مثل الرجل البحريني في نقل جنسيتها إلى أطفالها. كما تلاحظ بقلق أن مشروع التعديل لا ينص على نقل الجنسية تلقائياً إلى الطفل عندما تتزوج المرأة من زوج أجنبي، على عكس ما يحدث عندما يتزوج البحريني من زوجة أجنبية، مما يعرّض طفل المرأة لخطر انعدام الجنسية.

٣٥- وتوصي اللجنة الدولة الطرف بالتعجيل باعتماد مشروع تعديل قانون الجنسية لعام ٢٠١٤ وتنقيحه لضمان تمتع المرأة البحرينية بنفس الحقوق المخولة للرجل البحريني في نقل جنسيتها إلى أطفالها، بما في ذلك عندما تكون متزوجة من زوج أجنبي. وتمشياً مع توصيتها السابقة (CEDAW/C/BHR/CO/3)، الفقرة (٣٤) توصي اللجنة الدولة الطرف بالانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة

[11] ***CEDAW/C/BHR/CO/4***: الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع للبحرين / تاريخ النشر: 2 مارس 2023 / رمز الأمم المتحدة: /CEDAW/C/BHR/CO/4

بوضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤، والاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١.

كما وقد عبرت لجنة حقوق الطفل عن قلقها في ملاحظاتها الختامية [12] تجاه التدابير التي تقوم بها البحرين تجاه الأطفال المولودين لأمهات بحرينيات التي اعتبرتها غير كافية لضمان حقهم في جنسية الأم.

٢١- تلاحظ اللجنة القانون رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٩ الذي يمنح تصاريح الإقامة للأطفال غير البحرينيين والاستثناء الصادر في عام ٢٠١٣ الذي تُمنح بموجبه الجنسية البحرينية لهؤلاء الأطفال لكنها تشعر بالقلق لأن هذه التدابير غير كافية لضمان حق جميع الأطفال المولودين لأمهات بحرينيات في جنسيتهن ويساورها القلق أيضاً إزاء ما يلي:

(أ) بطء التقدم في تشريعها الوطني للسماح بنقل الجنسية إلى الأطفال المولودين لأمهات بحرينيات وآباء غير البحرينيين؛

(ب) العدد الكبير من الأطفال المعرضين لانعدام الجنسية، بمن فيهم أطفال البحارنة والعجم والبدون، والأطفال الذين سُحبت جنسيتهم والأطفال الذين تغيرت أو سُحبت جنسية أحد والديهم؛

(ج) ورود تقارير عن الحواجز التي يواجهها أطفال الأمهات المحتجزات في الحصول على شهادة الميلاد أو بطاقة الهوية.

وأتت توصيات لجنة حقوق الطفل تحت عنوان الحق في الجنسية وتسجيل المواليد في القسم (د) الحقوق والحريات المدنية الفقرة ٢٢ على النحو التالي:

(أ) تعديل قانون الجنسية على وجه السرعة لضمان الحق في الجنسية لجميع أطفال البحرينيات المتزوجات من غير البحرينيين، ووضع ضمانات لكيلا يصبح هؤلاء الأطفال عديمي الجنسية، وضمان عدم سحب جنسية هؤلاء الأطفال؛

(ب) جمع بيانات عن الأطفال عديمي الجنسية مصنفة حسب جملة أمور منها نوع الجنس والسن والأصل القومي ،والإثني والانتماء إلى أقلية، أو المركز الاجتماعي الاقتصادي، وتقديم معلومات عن هذه المسألة في تقريرها المقبل؛

[12] ***CRC/C/BHR/CO/4-6***: الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الرابع إلى السادس للبحرين/ تاريخ النشر: 27 فبراير 2019/ رمز الأمم المتحدة: CRC/C/BHR/CO/4-6/

(ج) ضمان الحق في الحصول على الجنسية البحرينية لجميع الأطفال المقيمين حالياً في الدولة الطرف، وإلا أصبحوا عديمي الجنسية، وذلك بصرف النظر عن مركزهم القانوني أو مركز والديهم؛

(د) النظر في التصديق على الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية الحد من حالات انعدام الجنسية؛

(هـ) التماس المساعدة التقنية من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ضمن أمور أخرى لتنفيذ هذه التوصيات.

علاوة على ذلك، تضمنت الملاحظات الختامية التي قدمتها مجموعة العمل المعنية بالمراجعة الدورية الشاملة (UPR) بشأن البحرين[13] عدة توصيات لمعالجة قضية انعدام الجنسية، لا سيما بين الأطفال. وتشمل بعض هذه التوصيات الدعوة إلى منح النساء البحرينيات حق نقل الجنسية إلى أطفالهن، وتعديل قانون الجنسية، إلى جانب التأكيد على أهمية اتخاذ خطوات حازمة لمنع التمييز ضد الأطفال الذين يعانون من انعدام الجنسية.

١٢٤.٢٣٣ اتخاذ خطوات لإنهاء التمييز ضد المرأة، بما في ذلك السماح للنساء البحرينيات بنقل جنسيتهم البحرينية إلى أطفالهن (النرويج)؛
١٢٤.٢٣٤ تعديل التشريعات للسماح للنساء البحرينيات بنقل جنسيتهم إلى أطفالهن (قبرص)؛
١٢٤.٢٣٥ تعديل قانون الجنسية الذي يمنع نقل الجنسية من المرأة إلى طفلها (سيراليون)؛
١٢٤.٢٣٦ تعديل قانون الجنسية، من خلال السماح بنقل الجنسية من المرأة إلى طفلها، مع تقديم تشريعات لحماية وضمان حقوق الأطفال عديمي الجنسية (البرازيل)؛

١٢٤.٢٣٨ تعديل وتنسيق القوانين والسياسات لضمان حق النساء البحرينيات في نقل الجنسية إلى أطفالهن (سلوفينيا)؛
١٢٤.٢٣٧ تعديل قانون الجنسية لمنح الجنسية لأبناء النساء البحرينيات المتزوجات من غير البحرينيين (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ ١٢٤.٢٤٠ تعديل قوانين الجنسية بحيث يمكن للنساء البحرينيات المتزوجات من أجانب نقل الجنسية البحرينية إلى أطفالهن (المملكة المتحدة)؛

١٢٤.٢٤٤ وضع وتعزيز آليات مكافحة ومنع التمييز ضد الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال المولودين لآباء أجانب أو عديمي الجنسية وجميع الأطفال الضعفاء من الأقليات لتجنب التهميش (غامبيا)؛
١٢٤.٢٣٢ تمكين النساء من نقل الجنسية إلى أطفالهن دون قيود وعلى أساس المساواة مع الرجال

[13] ***A/HRC/52/4***: Report of the Working Group on the Universal Periodic Review

[تقرير مجموعة العمل المعنية بالمراجعة الدورية الشاملة] / تاريخ النشر: 11 يناير 2023 / رمز الأمم المتحدة: A/HRC/52/4

(ليتوانيا)؛
١٢٤.٢٣٩ تعديل قانون الجنسية وغيرها من التشريعات ذات الصلة للسماح للنساء بنقل الجنسية البحرينية إلى أطفالهن دون قيود وعلى أساس المساواة مع الرجال (كندا)؛
١٢٤.٢٤١ تنفيذ جميع التدابير التشريعية والإدارية اللازمة للسماح للنساء البحرينيات المتزوجات من أجانب بنقل جنسيتهم إلى أطفالهن دون قيود (أورغواي)؛
١٢٤.٢٤٢ توفير الضمانات القانونية للأشخاص عديمي الجنسية للحصول على الجنسية البحرينية، بما في ذلك من خلال اعتماد قوانين تسمح للنساء بنقل الجنسية إلى أطفالهن (كوستاريكا)؛

هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات عاجلة لجعل قوانين الجنسية البحرينية متوافقة مع المعايير الدولية والحرص على تنفيذ هذه القوانين بشكل جدي لضمان تمتع جميع الأطفال والعائلات في البحرين بحقوق وحماية متساوية. إلا أن كل ذلك يبقى رهن الإرادة السياسية السائدة، سواء في البحرين أو على المستوى الدولي؛ فإذا لم تكن هناك إرادة سياسية واعية وصريحة تسعى إلى إصلاح مسألة المساواة في الجنسية، فإن ذلك يمثل مؤشرًا خطيرًا على أننا نتجه نحو زيادة في أعداد الأشخاص عديمي الجنسية، بما يهدد بامتداد هذه الظاهرة إلى العديد من الأجيال القادمة.

2. توصيات منظمة سلام

وفي هذا الصدد، توجه منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان إلى مملكة البحرين عددًا من التوصيات لمعالجة مشكلة انعدام الجنسية الناجمة عن التمييز القائم على أساس الجنس فيما يتعلق بحق الجنسية، وما يترتب على ذلك من آثار جدية وخطيرة على الأطفال؛

على المستوى الدولي

- يجب على البحرين تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بشكل كامل، والتي تعالج المساواة في حقوق الجنسية للنساء، بما في ذلك حقهن في نقل الجنسية إلى أطفالهن وأزواجهن على قدم المساواة مع الرجال، ومعالجة مسألة انعدام الجنسية، وإدراج قواعد ونصوص هذه الاتفاقيات في التشريعات الوطنية.
- يجب على البحرين إزالة التحفظ على الفقرة ٢ من المادة ٩ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي تدعو إلى منح النساء حقوقًا متساوية مع الرجال فيما يتعلق بجنسية أطفالهن، بالإضافة إلى التحفظات المتعلقة بالقضايا ذات الصلة في معاهدات أخرى تعزز حقوق النساء (على سبيل المثال، التحفظ على المادة ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

على المستوى الوطني

- مراجعة النصوص الدستورية البحرينية التي تنص على المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون والتركيز أكثر على أهمية المساواة في القانون.
- مراجعة القوانين والتسريع في العمل على تعديل قانون الجنسية المبني على أساس تمييزي، بحيث تمنح بموجبه النساء البحرينيات نفس حقوق الرجال البحرينيين في إعطاء جنسيتهن إلى أطفالهن.
- تسهيل وتسريع إجراءات التقديم للحصول على جنسية.
- تمكين الأم البحرينية من تسجيل أبنائها عند الولادة للحصول المولودين الجدد على هوية بغض النظر عن وضع الأب.
- العمل على تقديم تشريعات و مراسيم خاصة لضمان حماية قانونية شاملة للنهوض بحقوق الأطفال عديمي الجنسية وتيسير معاملاتهم داخل البحرين من تعليم وصحة وغيرها من الحقوق الأخرى، وضمان حق اكتساب الجنسية البحرينية لجميع الأطفال المقيمين في البحرين ، بغض النظر عن الوضع القانوني لهم أو لوالديهم.
- العمل على حصر حالات الأطفال عديمي الجنسية في البحرين عبر إنشاء لجنة تكلف بجمع المعطيات حولهم وانشاء قاعدة بيانية لهم والعمل على القضاء على حالة انعدام الجنسية .

المراجع

المراجع العربية

- *اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بانعدام الجنسية | مفوضية اللاجئين*. اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بانعدام الجنسية | مفوضية اللاجئين

- زهرة البرازي, توماس ماكجي. (February 3 ,2021). *"هويّتي": شبكة للتضامن مع عديمي الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | المفكرة القانونية*. "هويّتي": شبكة للتضامن مع عديمي الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | Legal Agenda/

- *وضع حد لانعدام الجنسية | مفوضية اللاجئين*. مفوضية اللاجئين. وضع حد لانعدام الجنسية | مفوضية اللاجئين (unhcr.org)

- أمل المرشدي. (October 2 ,2016). *بحث قانوني و دراسة حول الجنسية في القانون الدولي الخاص - استشارات قانونية مجانية*. بحث قانوني و دراسة حول الجنسية في القانون الدولي الخاص - استشارات قانونية مجانية

- لوسيا راميريز بوليفار وسيلفيا رويز مانسيرا. (December 16 ,2020). *الحق في الحصول على الحقوق: جدال حول الجنسية في كولومبيا. |المفكرة القانونية*. الحق في الحصول على الحقوق: جدال حول الجنسية في كولومبيا | Legal Agenda

- *هل حان الأوان لمنح الجنسية لابناء المرأة البحرينية ؟*. (September 10, 2024). هل حان الأوان لمنح الجنسية لابناء المرأة البحرينية ؟ - النسخة الإنجليزية: Has the Time Come to Grant Citizenship to the Children of Bahraini Women? - SALAM DHR

- *CEDAW/C/BHR/CO/4*: الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع للبحرين / تاريخ النشر: 2 مارس 2023 / رمز الأمم المتحدة: / CEDAW/C/BHR/CO/4 https://digitallibrary.un.org/record/4007518?ln=fr&v=pdf

- *CRC/C/BHR/CO/4-6*: الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الرابع إلى السادس للبحرين/ تاريخ النشر: 27 فبراير 2019/ رمز الأمم المتحدة: /CRC/C/BHR/CO/4-6 https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=CRC%2FC%2FBHR%2FCO%2F4-6&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False

المراجع الإنجليزية

- UNHCR. (September, 2010). *Preventing and Reducing Statelessness The 1961 Convention on the Reduction of Statelessness. | UNHCR*.

[المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (سبتمبر 2010). منع وتقليل حالات انعدام الجنسية: اتفاقية 1961 للحد من انعدام الجنسية.] Preventing and reducing statelessness

- ADHRB STAFF. (2023, June 26). *Dispatch on the Citizenship Law for Women in Bahrain | Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain*. Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain.[*تقرير حول قانون الجنسية للنساء في البحرين | أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين*.] https://www.adhrb.org/2023/06/dispatch-on-the-citizenship-law-for-women-in-bahrain

- A/HRC/52/4: Report of the Working Group on the Universal Periodic Review/ Publication date: 11 January 2023 /UN Document Symbol: A/HRC/52/4 https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g22/611/04/pdf/g2261104.pdf?OpenElement

أمي_جنسيتي .. تقرير حول حق الأم البحرينية نقل جنسيتها إلى أبنائها

جميع الحقوق محفوظة©